تقديرات الدخل القومي الزراعي

د . موسى عبد العظيم أحمد
معهد بحوث الإقتصاد الزراعي
مركز البحوث الزراعية

• تقديم •

تعد الدراسات المتعلقة بتقديرات الدخل القومي الزراعي قبل عام ١٩٥٢ محدودة للغاية ، كما تفتقر هذه التقديرات في أغلب الأحوال للدقة والشمول ، وقد قام قسم اقتصاد الإنتاج الزراعي بمعهد بحوث الإقتصاد الزراعي بإعداد سلسلة من تقديرات الدخل القومي الزراعي منذ عام ١٩٤٥ وحتى الآن .

ولقد أولت الدولة بعد عام ١٩٥٢ مزيدا من الاهتمام لتقديرات الدخل الزراعي ، فشكلت لجان من المسئولين بوزارة الزراعة ، والتخطيط والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وباقي الأنشطة المختلفة الداخلة في قطاع الزراعة بغية تحقيق كفاية ودقة هذه التقديرات . ولقد قامت كل من اللجنة المركزية للإحصاء ، ولجنة تطوير الرقم القياسي للإنتاج الزراعي ، ولجنة دراسة معدلات الإنتاج الحيواني ، واللجنة الفنية لدراسة الدخل من القطاع الزراعي ، وغير ذلك من اللجان ، بدراسات تستهدف تطوير تقدير الدخل القومي الزراعي ، حيث شارك قسم اقتصاد الانتاج الزراعي بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي في كل منها .

ويعتبر تقدير الدخل القومي الزراعي وتحليله اقتصاديا من المسائل التي يهتم بها الاقتصاديون ، إذ يتيح ذلك تصويرا واضحا للنشاط الاقتصادي الزراعي للمجتمع ، كما يوضح أيضا إسهام الأنشطة الزراعية المختلفة في النشاط الاقتصادي للمجتمع ، ويمكن بناءا على ما توضحه هذه التقديرات تعديل السياسة الزراعية للدولة بما يكفل تحقيق

الأهداف الاقتصادية المنشودة ، لذا تهدف هذه الدراسة إلى :

(١) التعرف على أسلوب تقدير الدخل القومى الزراعى وإدخال بعض التحسينات على تقدير الدخل القومى الزراعى خلال الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ .

(٢) عرض تحليلى لتقدير الدخل القومى الزراعى خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ .

(٣) دراسة إمكانية تحسين تقديرات الدخل القومى الزراعى مستقبلا .

• بعض التحسينات التى تم إدخالها على تقديرات •
• الدخل القومى الزراعى خلال الفترة •
• ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ •

يقوم قسم بحوث اقتصاد الإنتاج الزراعى بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى بتحسين الطريقة المتبعة فى تقدير الدخل القومى الزراعى سنة بعد أخرى ،وذلك بغية الحصول على صورة أصدق تمثيلا لواقع الإنتاج الزراعى ، وقد تم إدخال بعض التحسينات على تقدير الدخل القومى الزراعى خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ خلال عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، حيث تم تقدير القيمة المضافة لكل من الإنتاج النباتى والحيوانى والسمكى بعد إدخال بعض التحسينات على تقدير كل منها .

التحسينات التى تم إدخالها على تقدير قيمة الإنتاج النباتى :

تم إدخال التحسينات التالية على تقديرات قيمة الإنتاج النباتى :

(١/) عدم إدخال قيمة بعض الأحطاب ـ فى تقديرات الدخل القومى الزراعى ـ إذ ترتب على التطور الذى انتاب مستوى المعيشة والخدمات المتوافرة أن أصبحت عديمة القيمة نتيجة التغير التكنولوجى فى الريف المصرى ، ولقد ترتب على ذلك إغفال القيمة المضافة لأحطاب كل من التيل وعباد الشمس .

(٢) تقدير قيمة بذور الخضر المنتجة محليا تقديرا واقعيا بعد أن كان يتم تقديرها بمعدل إزدياد ثابت .

(٣) تقدير قيمة شتلات الفاكهة والأشجار الخشبية من واقع بيانات فعلية تقوم بها الإدارة المركزية للبساتين ، بعد أن كانت تعتمد على تقديرات بمعدل ازدياد ثابت قد يكون

بعيدا عن الواقع ، واحتسابها سلعة وسيطة حيث إنها منتجات تم إنتاجها داخل القطاع الزراعى ، وأعيد استخدامها فى العملية الإنتاجية الزراعية لإنشاء بساتين الفاكهة والأشجار الخشبية .

(٤) إدخال قيمة أخشاب الأشجار الخشبية التى تم قطعها فى تقديرات الدخل القومى الزراعى ، واعتبارها أحد الأنتجة الزراعية النهائية حيث ، اتضح أن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء يقوم بجمع بيانات خاصة عن تعداد الأشجار الخشبية ووزنها وقيمتها عن طريق استمارات خاصة يتم استيفائها من جميع المصادر ، سواء كانت أهلية أم حكومية .

التحسينات التى تم إدخالها على تقدير قيمة الإنتاج الحيوانى :

تم إدخال التحسينات التالية على تقديرات الإنتاج الحيوانى.:

(١) إلغاء الازدواج فى تقدير قيمة الإنتاج الحيوانى حيث تبين أن تقدير الإنتاج الحيوانى يعتمد على معادلات إتجاهيه لتقدير تعداد الحيوانات المزرعية بالقطاع التقليدى والقطاع العام والتى منها يمكن تقدير كميات اللحوم والألبان ، والتقدير باستخدام هذه المعادلات مع إضافة قيمة إنتاج اللحوم والألبان بالقطاع العام يشوبه خطأ الازدواج ، لذا فقد تم إلغاء قيمة إنتاج اللحوم والألبان بشركات القطاع العام .

(٢) إدخال قيمة كل الأعلاف المركزة للماشية فى تقدير قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى ، فقد تم إدخال العلف الموحد وعلف الصويا وعلف البادئ وعلف السرسة ضمن قيمة مستلزمات الماشية ، بعد أن كان التقدير يتم على أساس حساب قيمة العلف الموحد وحده فى تقديرات مستلزمات الإنتاج .

(٣) عدم إدراج قيمة المستورد من الذرة الصفراء فى قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى حيث إنها تدخل فى تصنيع أعلاف الماشية وأعلاف الدواجن ، وإدراج أى مكون للعلف المصنع ضمن مستلزمات الإنتاج الحيوانى يؤدى إلى ازدواج التقدير حيث إن العلف المصنع هو أحد مستلزمات الإنتاج الحيوانى .

(٤) إدخال قيمة الأعلاف المستوردة للدواجن ضمن مستلزمات الإنتاج الحيوانى ، وتتضمن هذه الأعلاف كسب فول الصويا ، ومسحوق اللحم ، ومسحوق السمك ، وإضافات الأعلاف والمركزات وغيرها ، حيث لم يسبق احتسابها ضمن مستلزمات الإنتاج

الحيوانى .

(٥) إدخال قيمة الأدوية والمطهرات المنتجة محليا والمستوردة ضمن مستلزمات الإنتاج الحيوانى ، حيث لم يسبق إدخالها فى تقدير مستلزمات الإنتاج .

(٦) تقدير قيمة الإهلاك والصيانة للآلات الزراعية بإستخدام بيانات فعلية من حصر عام ١٩٨٢ ، وتشمل هذه البيانات أنواع وتعدد الآلات ، وسعر الشراء ، والعمر الافتراضى ، ونسبة المستخدم فى الزراعة ، والمنتج محليا ، والمستورد فى كل عام ، وقد كان الإهلاك والصيانة يقدر تقديرا جزافيا بمعدل زيادة سنوى ثابت (٦ ٪ سنويا) .

(٧) إدخال وتقدير قيمة إهلاك وصيانة مراكب الصيد والأدوات والمهمات المستهلكة ضمن مستلزمات الإنتاج السمكى ، وذلك بتقدير تعداد مراكب الصيد تبعا لحرفة الصيد وسعر الشراء ، والعمر الافتراضى لها ، والإحلال والتجديد .

(٨) إدخال قيمة الوقود والزيوت والشحوم المستهلكة فى مراكب الصيد الآلية ضمن مستلزمات الإنتاج السمكى ، وكانت من قبل لا تدخل فى تقدير مستلزمات الإنتاج .

(٩) إدخال القيمة النقدية لواردات بيض التفريخ مع القيمة النقدية لبيض التفريخ المنتج محليا عند تقدير قيمة مستلزمات إنتاج الدواجن ، وقد كان التقدير يعتمد على المنتج محليا فقط .

(١٠) إلغاء الازدواج فى التقدير حيث اتضح أن قيمة مستلزمات الشركات العامة للدواجن واللحوم قد تم أخذها فى الاعتبار عند تقدير كل بند من بنود مستلزمات الإنتاج الحيوانى ، لذا فقد تم إلغاء إضافة قيمة مستلزمات الشركات العامة للدواجن واللحوم منعا لهذا الإزدواج .

• عرض تحليلى لتقدير الدخل القومى الزراعى •

• خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ •

تتطلب دراسة الدخل القومى الزراعى التعرف على تقديرات القيمة النقدية للإنتاج الزراعى ، وعلى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى وذلك للحصول على قيمة الدخل الزراعى .

القيمة النقدية للإنتاج الزراعى :

بلغ إجمالى قيمة الإنتاج القومى الزراعى بالأسعار الجارية فى عام ١٩٨٦ حوالى ١٢,٨ بليون جنيه بزيادة قدرها ٧,٣ بليون جنيه،أو ما يعادل ١٣٦ ٪ من قيمة الإنتاج الزراعى فى عام ١٩٨١ ، وبزيادة تقدر بنحو ٦,٣ بليون جنيه أو ما يعادل ٩٧ ٪ من الإنتاج الزراعى فى عام ١٩٨٢ ، وبزيادة حوالى ٤,٩ بليون جنيه أو ما يعادل ٦٣ ٪ من قيمة الإنتاج الزراعى فى عام ١٩٨٣ ، وبزيادة قدرها ٣,٧ بليون جنيه أو ما يعادل ٤١ ٪ من قيمة الإنتاج الزراعى فى عام ١٩٨٤ ، وبزيادة تقدر بنحو ١,٨ بليون جنيه أو ما يعادل ١٧ ٪ من قيمة الإنتاج الزراعى فى عام ١٩٨٥ .

وترجع الزيادة فى قيمة الإنتاج الزراعى إلى الزيادة فى الإنتاج الزراعى ، و / أو الزيادة فى الأسعار المزرعية . ولقياس التغير فى الإنتاج الزراعى فإنه يستلزم تقييم الناتج الزراعى خلال فترة المقارنة بأسعار سنة الأساس ، وذلك لاستبعاد ما قد يحدث من تقلبات فى الأسعار خلال تلك الفترة . وقد اتخذت سنة ١٩٨١ سنة الأساس ، لذلك فإن الزيادة فى قيمة الإنتاج الزراعى ـ نتيجة الزيادة فى الإنتاج الزراعى ـ قد بلغت ما يعادل ١٨ ٪ فى عام ١٩٨٦ .

ومن ذلك يتضح أن معدل الزيادة السنوى فى الإنتاج الزراعى خلال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ يقدر بنحو ٣,٤ ٪ ، ويفوق هذا المعدل نظيره الخاص بالازدياد السكانى والذى يقدر بحوالى ٢,٧ ٪ ، ويشتمل الإنتاج الزراعى على كل من الإنتاج النباتى والحيوانى والسمكى .

القيمة النقدية للإنتاج النباتى :

تسهم قيمة الإنتاج النباتى (حاصلات حقلية ، خضر ، فاكهة وأشجار خشبية ، محاصيل طبية وعطرية) خلال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ ، بحوالى ٦٢,٧ ٪ من قيمة الإنتاج الزراعى ، وقد بلغ قيمة الإنتاج النباتى بالأسعار الجارية فى عام ١٩٨٦ حوالى ٨,١ بليون جنيه بزيادة تقدر بنحو ٤,٦ بليون جنيه أو ما يعادل ١٣١ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى فى عام ١٩٨١ ، وبزيادة حوالى أربعة بليون جنيه أو ما يعادل ٩٦ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى فى عام ١٩٨٢ ، وبزيادة قدرها حوالى ٣,٢ بليون جنيه أو ما يعادل ٦٦ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى فى عام ١٩٨٣ ، وبزيادة تقدر بنحو ٢,٢ بليون جنيه أو ما يعادل ٤١ ٪ من قيمة

الإنتاج النباتى فى عام ١٩٨٤ ، وبزيادة تقدر بنحو ١,٢ بليون جنيه أو ما يعادل ١٧ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى فى عام ١٩٨٥ .

وقد ترجع الزيادة فى قيمة الإنتاج النباتى إلى الزيادة فى إنتاج الحاصلات الزراعية نتيجة للتغير التكنولوجى فى الزراعة المصرية ، والتغير فى التركيب المحصولى ، و / أو التغير فى الأسعار المزرعية للحاصلات الزراعية .

وبتقييم الناتج النباتى خلال فترة المقارنة بأسعار سنة الأساس ، اتضح أن الزيادة فى قيمة الإنتاج النباتى ـ نتيجة الزيادة فى إنتاج الحاصلات الزراعية ـ قد بلغت ما يعادل ١٤ ٪ فى عام ١٩٨٦ ، وبمعدل زيادة سنوية خلال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ يعادل تقريبا معدل الإزدياد السكانى . وتشمل قيمة الإنتاج النباتى قيمة الزروع الحقلية ، والخضر ، فضلا عن قيمة زروع الفاكهة والأشجار الخشبية ، وقيمة النباتات الطبية والعطرية .

قيمة الزروع الحقلية :

وتمثل قيمة الحاصلات الحقلية خلال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ حوالى ٦٧ ٪ من الإنتاج النباتى ، وقد بلغت قيمتها بالأسعار الجارية حوالى ٥,١ بليون جنيه فى عام ١٩٨٦ ، بزيادة قدرها ٢,٦ بليون جنيه أو ما يعادل ١٠٢ ٪ من قيمة الحاصلات الحقلية فى عام ١٩٨١ ، وبزيادة تقدر بنحو ٢,٢ بليون جنيه أو ما يعادل ٧٥ ٪ من قيمة الحاصلات الحقلية فى عام ١٩٨٢ ، وبزيادة حوالى ١,٧ بليون جنيه أو ما يعادل ٥٠ ٪ من قيمة الحاصلات الحقلية فى عام ١٩٨٣ ، وبزيادة قدرها ١,٥ بليون جنيه أو ما يعادل ٤١ ٪ من قيمة الحاصلات الحقلية فى عام ١٩٨٤ ، وبزيادة حوالى نصف بليون جنيه أو ما يعادل ١١ ٪ من قيمة الحاصلات الحقلية فى عام ١٩٨٥ .

وبتقييم الناتج من الحاصلات الزراعية خلال فترة المقارنة بأسعار سنة الأساس ١٩٨١ ، اتضح أن الزيادة فى قيمة الحاصلات الحقلية قد بلغت ما يعادل ١ ٪ فى عام ١٩٨٦ بمعدل زيادة سنوى غير معنوى إحصائيا .

قيمة الخضر والمقاتات :

وتمثل قيمة الخضر والمقاتات خلال نفس الفترة المشار إليها آنفا حوالى ١٢,٣ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى ، وقد بلغت قيمتها بالأسعار الجارية ١,٨ بليون جنيه فى عام ١٩٨٦ ، بزيادة قدرها ١,٢ بليون جنيه أو ما يعادل ١٨٩ ٪ من قيمة الخضر والمقاتات فى عام

١٩٨١ ، وبزيادة تقدر بنحو ١,١ بليون جنيه أو ما يعادل ١٤٥ ٪ من قيمة الخضر والمقاتات فى عام ١٩٨٢ ، وبزيادة حوالى ٠,٩ بليون جنيه أو ما يعادل ١١٠ ٪ من قيمة الخضر والمقاتات فى عام ١٩٨٣ ، وبزيادة قدرها ٠,٨ بليون جنيه أو ما يعادل حوالى ٧٥ ٪ من قيمة الخضر والمقاتات فى عام ١٩٨٤ ، وبزيادة تقدر بنحو ٠,٤ بليون جنيه أو ما يعادل ٣٣ ٪ من قيمة الخضر والمقاتات فى عام ١٩٨٥ .

وبتقييم الناتج من الخضر والمقاتات خلال فترة المقارنة بأسعار سنة الأساس ، اتضح أن الزيادة فى قيمة الخضر والمقاتات ـ نتيجة الزيادة فى إنتاج تلك الحاصلات ـ قد بلغت ما يعادل ٥٨ ٪ فى عام ١٩٨٦ ، بمعدل زيادة سنوية يقدر بنحو ١٠ ٪ ، ويفوق هذا المعدل كثيرا نظيره الخاص بالازدياد السكانى ، الأمر الذى يتطلب معه تحسين الخدمات التسويقية ومحاولة فتح أسواق خارجية جديدة للخضر المصرية .

قيمة الفاكهة والأشجار الخشبية :

وتمثل قيمة الفاكهة والأشجار الخشبية خلال نفس الفترة المشار إليها سابقا ، حوالى ١١,٩ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى ، وقد بلغت قيمتها بالأسعار الجارية حوالى ١ بليون جنيه فى عام ١٩٨٦ ، بزيادة قدرها ٠,٧ بليون جنيه ، أو ما يعادل ٢٢٦ ٪ من قيمة الفاكهة والأشجار الخشبية فى عام ١٩٨١ ، وبزيادة تقدر بحوالى ٠,٦ بليون جنيه أو ما يعادل حوالى ١٤٠ ٪ من قيمتها فى عام ١٩٨٢ ، وبزيادة حوالى ٠,٥ بليون جنيه أو ما يعادل ٩٠ ٪ من قيمتها فى عام ١٩٨٣ ، وبزيادة تقدر بنحو ٠,٤ بليون جنيه أو ما يعادل ٥٨ ٪ من قيمتها فى عام ١٩٨٤ ، وبزيادة تقدر بحوالى ٠,٢ بليون جنيه أو ما يعادل ٢٠ ٪ من قيمة الفاكهة والأشجار الخشبية فى عام ١٩٨٥ .

وبتقييم الناتج من الفاكهة والأشجار الخشبية خلال فترة المقارنة بأسعار سنة الأساس ، اتضح أن الزيادة فى قيمة الفاكهة والأشجار الخشبية ـ نتيجة الزيادة فى إنتاج تلك الحاصلات ـ قد بلغت ما يعادل ٢٠ ٪ فى عام ١٩٨٦ ، بمعدل زيادة سنوية يقدر بنحو ٣,٧ ٪ ، وهذا المعدل يفوق نظيره الخاص بالازدياد السكانى .

قيمة النباتات الطبية والعطرية :

وتمثل قيمة النباتات الطبية والعطرية حوالى ١٪ من قيمة الإنتاج النباتى خلال الفترة المشار إليها آنفا ، وقد بلغت قيمتها بالأسعار الجارية حوالى ٨٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦ ، بزيادة قدرها ٧١ مليون جنيه أو ما يعادل ٤٤٤ ٪ من قيمة النباتات الطبية

والعطرية فى عام ١٩٨١ ، وبزيادة تقدر بنحو ٦٩ مليون جنيه أو ما يعادل ٣٨٣ ٪ من قيمتها فى عام ١٩٨٢ ، وبزيادة حوالى ٥٢ مليون جنيه أو ما يعادل ١٤٨ ٪ من قيمتها فى عام ١٩٨٣ وبزيادة تقدر بنحو ٤٧ مليون جنيه أو ما يعادل ١١٨ ٪ من قيمتها فى عام ١٩٨٤ ، وبزيادة حوالى ١٥ مليون جنيه أو ما يعادل ٢١ ٪ من قيمتها فى عام ١٩٨٥ .

وبتقييم الناتج من النباتات الطبية والعطرية خلال فترة المقارنة بأسعار سنة الأساس ، اتضح أن الزيادة فى قيمة النباتات الطبية والعطرية ـ نتيجة الزيادة فى إنتاج هذه النباتات ـ قد بلغت ما يعادل ٢٨٨ ٪ فى عام ١٩٨٦ .

وإجمالا لما سبق ، يمكن القول بأن إنتاج الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية قد حقق زيادة ملموسة خلال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ ، بينما لم يحقق إنتاج المحاصيل الحقلية زيادة ملموسة خلال نفس الفترة ، ويرجع ذلك إلى زيادة المساحة المزروعة بالخضر والفاكهة على حساب المساحة التى كانت تزرع بالمحاصيل الحقلية .

وبدراسة التركيب المحصولى للحاصلات الزراعية خلال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ تبين أن مساحة المحاصيل الشتوية تمثل حوالى ٤٤,٦ ٪ من المساحة المحصولية (١١,٢ مليون فدان) وأسهمت بحوالى ٣٦,٣ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى ، وتمثل مساحة المحاصيل الصيفية حوالى ٤١,٣ ٪ من المساحة المحصولية وأسهمت بحوالى ٤٠,٣ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى ، وتمثل مساحة المحاصيل النيلية حوالى ٧,٥ ٪ من المساحة المحصولية وأسهمت بحوالى ٧,٨ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى ، بينما تمثل مساحة المعمرات (القصب والحدائق والأشجار) حوالى ٦,٦ ٪ من المساحة المحصولية وأسهمت بحوالى ١٥,٦ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى .

ويعتبر البرسيم المستديم والقمح والبرسيم التحريش والخضر الشتوية من أهم المحاصيل الشتوية حيث تمثل هذه المحاصيل على الترتيب خلال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ حوالى ١٦,٨ ، ١١ ، ٧,٩ ، ٢,٦ ٪ من المساحة المحصولية ، وأسهمت هذه المحاصيل على الترتيب خلال نفس الفترة بحوالى ١٣,٧ ، ٨,٩ ، ٢,٤ ، ٤,٩ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى ، وقد اتضح أن القيمة النسبية للبرسيم المستديم والبرسيم التحريش خلال تلك الفترة قد انخفضت ، بينما ارتفعت القيمة النسبية للخضر الشتوية .

وتعتبر الذرة الشامية الصيفية والقطن والأرز الصيفى والخضروات الصيفية والذرة الرفيعة الصيفية من أهم المحاصيل الصيفية حيث تمثل هذه المحاصيل على الترتيب خلال

الفترة المشار إليها آنفا حوالى ١٢,٢ ، ٩,٢ ، ٨,٤ ، ٤,٦ ، ٣,١ ٪ من المساحة المحصولية ، وأسهمت هذه المحاصيل على الترتيب خلال نفس الفترة بحوالى ٩,٣ ، ١٠,١ ، ٧,٣ ، ٩ ، ٢,٢ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى .

وقد تبين أن القيمة النسبية للقطن والذرة الشامية الصيفية خلال تلك الفترة قد انخفضت ، بينما ارتفعت القيمة النسبية للخضر الصيفية .

وتعتبر الذرة الشامية النيلية والخضر النيلية من أهم المحاصيل النيلية حيث تمثل هذه المحاصيل على الترتيب خلال نفس الفترة المشار إليها حوالى ٤,٣ ، ٢,٤ ٪ من المساحة المحصولية ، وأسهمت هذه المحاصيل على الترتيب خلال نفس الفترة بحوالى ٢,٤ ، ٥ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى .

وقد اتضح أن القيمة النسبية للذرة الشامية النيلية خلال تلك الفترة قد انخفضت بينما ارتفعت القيمة النسبية للخضر النيلية .

وتعتبر الحدائق وقصب السكر من المحاصيل المعمرة ، وتمثل هذه المحاصيل حوالى ٤,٢ ، ٢,٣ ٪ من المساحة المحصولية على الترتيب خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، وأسهمت هذه المحاصيل بحوالى ١١,٣ ، ٣,٤ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى على الترتيب .

وتقع المحاصيل المصرية فى ثمانى مجموعات أو فئات رئيسية ، وهى بالترتيب : الحبوب ، البقول ، الزيوت ، المحاصيل السكرية ، محاصيل الخضر ، محاصيل الفاكهة ، محاصيل العلف ، محاصيل الألياف ، والمجموعات الست الأولى تجتمع تحت فئة مركبة أوسع هى المحاصيل الغذائية ، أما مجموعة العلف فهى بالطبع غذاء الحيوان ، فى حين تمثل مجموعة الألياف المحاصيل التجارية أو الصناعية ، وإن أضاف إليها البعض المحاصيل السكرية .

مجموعة الحبوب :

وتشمل أربع محاصيل رئيسية وهى على الترتيب التنازلى : الذرة (بنوعيها الشاميه والرفيعة) ، والقمح ، والأرز ، ثم الشعير ، وإن كان الأخير قليل المساحة لا يقارن بثلاث المحاصيل الأولى ، وكانت محاصيل الحبوب تمثل نحو ٤٣ ٪ من المساحة المحصولية ، وأسهمت بنحو ٢٣,٨ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى عام ١٩٨٢ ، ثم أصبحت تمثل حوالى ٣٧,٥ ٪ من المساحة المحصولية ، وأسهمت بنحو ٢٣,١ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى عام

١٩٨٦ . ومن ذلك يتضح أن القيمة النسبية لمحاصيل الحبوب لا تتناسب مع المساحة المخصصة لإنتاجها .

مجموعة البقول :

وتشمل خمس محاصيل رئيسية ، وهى : الفول ، والعدس ، والحلبة ، والحمص ، والترمس ، وهى على النقيض من الحبوب ضئيلة المساحة تمثل مساحتها خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ حوالى ٣,٤ ٪ من المساحة المحصولية (الواقع أن الفول يمثل السواد الأعظم من مساحتها حيث يمثل حوالى ٢,٨ ٪ من المساحة المحصولية) ، وأسهمت بحوالى ٢,٢ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى (أسهم الفول وحده بحوالى ٢ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى) . وقد زادت قيمتها النسبية من ٢,١ ٪ عام ١٩٨٢ إلى ٢,٥ ٪ عام ١٩٨٦ نتيجة إرتفاع أسعارها فقد ارتفع سعر الفول البلدى من ٣٧,٢١٩ جنيه / أردب عام ١٩٨٢ إلى ٧١,٩٢٠ جنيه / أردب عام ١٩٨٦ ، وارتفع سعر العدس من ٧٧,٠ جنيه / أردب عام ١٩٨٢ إلى ١٥٥,٩٩ جنيه / أردب عام ١٩٨٦ ، وارتفع سعر الحمص من ٧٢,٨٥٣ جنيه / أردب عام ١٩٨٢ إلى ١٧٠,٣٤٠ جنيه / أردب عام ١٩٨٦ .

مجموعة الحبوب الزيتية :

المحاصيل الزيتية عائلة متميزة وهامة وظيفيا إلا أنها محدودة المساحة لا تعدو نصف البقول تقريبا ، تمثل خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ حوالى ١,٧ ٪ من المساحة المحصولية ، وتشتمل على السمسم والسودانى وفول الصويا وعباد الشمس ، وأصبح لمحصول فول الصويا الصدارة لأنه أوفر غلة وزيتا وكسبا وأكثر ربحا ، فقد أصبح محصول فول الصويا يمثل ١ ٪ من المساحة المحصولية فى عام ١٩٨٦ .

أسهمت الحبوب الزيتية بحوالى ١,٤ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، وقد انخفضت القيمة النسبية للمحاصيل الزيتية من ١,٨ ٪ عام ١٩٨٢ إلى حوالى ١,١ ٪ عام ١٩٨٦ ، وذلك نتيجة لانخفاض المساحة المزروعة حيث كانت تمثل ٢,١ ٪ من المساحة المحصولية فى عام ١٩٨٢ ، وأصبحت تمثل حوالى ١,٥ ٪ من المساحة المحصولية فى عام ١٩٨٦ ، وقد يرجع انخفاض المساحة النسبية المزروعة بالحبوب الزيتية إلى أن التغير فى أسعار هذه المجموعة كان قليلا نسبيا ، فقد زادت الأسعار المزرعية للفول السودانى ، والسمسم ، وفول الصويا ، وعباد الشمس فى عام ١٩٨٦ بالمقارنة بالأسعار المزرعية فى عام ١٩٨٢ بحوالى ٦٦ ، ٩٤ ، ٢٣ ، ٦٣ ٪ على الترتيب ،

بينما زادت الأسعار المزرعية للفول البلدى ، والعدس ، والحمص ، والحلبة خلال نفس الفترة بحوالى ٩٣ ، ١٠٣ ، ١٣٤ ، ١٣٤ ٪ على الترتيب .

مجموعة المحاصيل السكرية :

وتشتمل على القصب وبنجر السكر ، وتمثل مجموعة المحاصيل السكرية خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ حوالى ٢,٥ ٪ من المساحة المحصولية أسهمت بحوالى ٣,٦ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى ، وقد ارتفعت القيمة النسبية للمحاصيل السكرية من ٣,٤ ٪ فى عام ١٩٨٥ إلى نحو ٤,٢ ٪ فى عام ١٩٨٦ حيث زادت مساحة قصب السكر من ٢٤٤ ألف فدان عام ١٩٨٥ إلى ٢٥٧ ألف فدان عام ١٩٨٦ ، كما زادت الأسعار المزرعية من ٢٣,٦٢٠ جنيه / طن عام ١٩٨٥ إلى ٣٠,٧٧٠ جنيه / طن عام ١٩٨٦ .

مجموعة محاصيل الخضر :

تعتبر المحاصيل البستانية بطبيعتها زراعة كثيفة ، ويأتى الإنتاج دائما بأرقام عالية ، وقد زادت المساحة المزروعة خضرا خلال السنوات الأخيرة ، فبعد أن كانت تمثل فى عام ١٩٨٢ نحو ٩,٣ ٪ من المساحة المحصولية أصبحت تمثل فى عام ١٩٨٦ حوالى ١٠,٩ ٪ من المساحة المحصولية ، وقد زادت كذلك القيمة النسبية لمحاصيل الخضر ، فبعد أن كانت هذه المجموعة فى عام ١٩٨٢ تسهم بحوالى ١٧,٩ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى ، أصبحت فى عام ١٩٨٦ تسهم بنحو ٢٢,٤ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى ، وترجع الزيادة فى نسبة مساهمة مجموعة الخضر فى قيمة الإنتاج النباتى بمعدل أحسن بكثير عما تمثله هذه المجموعة من المساحة المحصولية إلى أن عائد الفدان من هذه المجموعة يفوق كثيرا العائد من المحاصيل الحقلية الأخرى .

وقد بلغت مساحة البصل حوالى ٥١ ألف فدان تمثل حوالى ٠,٥ ٪ من المساحة المحصولية عام ١٩٨٦ ، وأسهمت بحوالى ١,٣ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى .

مجموعة الفاكهة :

زادت المساحة المزروعة فاكهة من ٤٢٣ ألف فدان فى عام ١٩٨٢ تمثل حوالى ٣,٨ ٪ من المساحة المحصولية إلى ٥٨٣ ألف فدان فى عام ١٩٨٦ تمثل حوالى ٥,٢ ٪ من المساحة المحصولية . وقد زادت القيمة النسبية للفاكهة حيث كانت فى عام ١٩٨٢ تسهم بحوالى ١٠,٦ ٪ فى قيمة الإنتاج النباتى وأصبحت فى عام ١٩٨٦ تسهم بحوالى ١٢,٩ ٪ فى قيمة

الإنتاج النباتى . وترجع الزيادة فى نسبة مساهمة مجموعة الفاكهة فى قيمة الإنتاج النباتى بمعدل أحسن بكثير عما تمثله هذه المجموعة من المساحة المحصولية إلى أن عائد الفدان من هذه المجموعة يفوق بكثير عائد المحاصيل الحقلية الأخرى .

مجموعة الأعلاف الخضراء :

البرسيم أكبر محاصيل الزراعة المصرية مساحة ، وهو أكبر محصول منفرد فى مصر تقليديا ، لا ينافسه فى ذلك حتى الذرة أكبر محاصيل الحبوب مساحة . فالبرسيم يمثل فى عام ١٩٨٦ حوالى ٢٤,٥ ٪ من المساحة المحصولية ، ومعنى ذلك أن ربع الزراعة المصرية لغذاء الحيوان بينما تمثل الذرة الصيفية والنيلية حوالى ١٦,٥ ٪ من المساحة المحصولية فى نفس العام ، وهذا يعكس بطبيعة الحال غياب المراعى الطبيعية فى مصر ، كذلك فإنه يفسر فى الوقت نفسه غياب الزراعة المختلطة بها ، وبالتالى ظهور مشكلة اللحوم .

وقد زادت المساحة المزروعة أعلافا خضراء من ٢٨٤٢ ألف فدان فى عام ١٩٨٢ تمثل حوالى ٢٥,٤ ٪ من المساحة المحصولية إلى حوالى ٣١٤٥ ألف فدان فى عام ١٩٨٦ تمثل حوالى ٢٨,١ ٪ من المساحة المحصولية ، ومع ذلك فإن القيمة النسبية للأعلاف الخضراء قد نقصت ، حيث كانت هذه المجموعة فى عام ١٩٨٢ تسهم بحوالى ١٧,٦ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى وأصبحت فى عام ١٩٨٦ تسهم بحوالى ١٤,٧ ٪ فى قيمة الإنتاج النباتى ، وقد يرجع نقص القيمة النسبية لمحاصيل الأعلاف الخضراء إلى أن التغير فى الأسعار المزرعية لهذه المجموعة كان قليلا نسبيا ، فقد زادت الأسعار المزرعية للبرسيم المستديم ، والبرسيم الحجازى ، والأعلاف الخضراء الأخرى فى عام ١٩٨٦ بالمقارنة بالأسعار المزرعية فى عام ١٩٨٢ على الترتيب بحوالى ٥٦ ، ٤١ ، ٤٨ ٪ . وهذه المعدلات تعتبر منخفضة إذا ما قورنت بمعدلات الزيادة فى أسعار المحاصيل البقولية .

وبالنسبة للأتبان فقد نقصت القيمة النسبية لها ، حيث كانت فى عام ١٩٨٢ تسهم بحوالى ٦,١ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى ، وأصبحت فى عام ١٩٨٦ تسهم بحوالى ٤,٨ ٪ فى قيمة الإنتاج النباتى ، وقد يرجع نقص القيمة النسبية لمجموعة الأتبان إلى أن التغير فى الأسعار المزرعية لهذه المجموعة كان قليلا نسبيا خلال تلك الفترة ، فقد زادت الأسعار المزرعية لتبن القمح ، وتبن الشعير ، وتبن الفول فى عام ١٩٨٦ بالمقارنة بالأسعار المزرعية فى عام ١٩٨٢ بحوالى ٤٧ ، ٨٢ ، ٥٠ ٪ على الترتيب .

مجموعة النباتات الطبية والعطرية :

زادت المساحة المزروعة بهذه المجموعة من ٢٣ ألف فدان فى عام ١٩٨٢ تمثل حوالى ٠,٣ ٪ من المساحة المحصولية إلى حوالى ٤٣ ألف فدان فى عام ١٩٨٦ تمثل حوالى ٠,٤ ٪ من المساحة المحصولية . وقد زادت القيمة النسبية للنباتات الطبية والعطرية حيث كانت فى عام ١٩٨٢ تسهم بحوالى ٠,٤ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى ، وأصبحت فى عام ١٩٨٦ تسهم بحوالى ١,١ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى ، وقد يرجع ذلك إلى زيادة أسعار هذه الحاصلات خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٦ .

مجموعة الألياف :

تشمل محاصيل القطن والكتان والتيل وتمثل هذه المجموعة خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ حوالى ٩,٩ ٪ من المساحة المحصولية ، أما قيمتها النسبية فقد نقصت حيث كانت فى عام ١٩٨٢ تسهم بحوالى ١١,٣ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى ، وأصبحت فى عام ١٩٨٦ تسهم بحوالى ٨,٥ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى ، وقد يرجع نقص القيمة النسبية لمجموعة الألياف إلى أن التغير فى الأسعار المزرعية كان قليلا نسبيا خلال تلك الفترة ، فقد زادت الأسعار المزرعية للقطن فى عام ١٩٨٦ بالمقارنة بالأسعار المزرعية فى عام ١٩٨٢ بحوالى ٦٣ ٪ . ويعتبر القطن المحصول الرئيسى لهذه المجموعة حيث يسهم وحده فى عام ١٩٨٦ بحوالى ٨,٣ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى .

وإجمالا لكل ما سبق يمكن القول أنه من الناحية الوظيفية تعد الزراعة المصرية حاليا زراعة معيشية لا نقدية ، أو زراعة كفاف أكثر منها زراعة سوق ، على أساس أن المحاصيل النقدية ، هى : القطن ، والكتان ، والقصب ، والأرز ، والخضر ، والفواكه ، والنباتات الطبية والعطرية ، ويقدر نسبة المخصص للسوق فى عام ١٩٨٦ بحوالى ٣٨ ٪ من المساحة المحصولية .

وتعتبر الزراعة المصرية أكثر من نصف معاشية على أقل تقدير ، بل أنها الآن تزداد إتجاها إلى المزيد من الصبغة المعاشية ، ذلك أنها ، تحت ضغوط وضرورات غذاء الإنسان والحيوان ، تهدر نفسها باضطراد فى حاصلات تقليدية منخفضة الثمن عالميا ، ولا قيمة كبيرة لها زراعيا كالذرة والأعلاف الخضراء ، ولكى تتقدم الزراعة المصرية يجب أن تتحول إلى زراعة نقدية أو زراعة سوق أساسا .

القيمة النقدية للإنتاج الحيوانى :

تسهم قيمة الإنتاج الحيوانى (لحوم مواشى وحيوانات مذبوحة ، لحوم دواجن ، الألبان ، البيض ، الصوف الخام ، عسل النحل والشمع) خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ بحوالى ٣٢,٩ ٪ من قيمة الإنتاج الزراعى ، وقد بلغ قيمة الإنتاج الحيوانى بالأسعار الجارية فى عام ١٩٨٦ حوالى أربعة بلايين جنيه بزيادة تقدر بحوالى ٢,٤ بليون جنيه أو ما يعادل ١٤٤ ٪ من قيمة الإنتاج الحيوانى عام ١٩٨١ ، وبزيادة حوالى ٢ بليون جنيه أو ما يعادل ٩٥ ٪ من قيمة الإنتاج الحيوانى عام ١٩٨٢ ، وبزيادة حوالى ١,٥ بليون جنيه أو ما يعادل ٥٧ ٪ من قيمة الإنتاج الحيوانى عام ١٩٨٣ ، وبزيادة تقدر بنحو ٠,٨ بليون جنيه أو ما يعادل ٢٥ ٪ من قيمة الإنتاج الحيوانى عام ١٩٨٤ ، وزيادة حوالى ٠,٥ بليون جنيه أو ما يعادل ١٦ ٪ من قيمة الإنتاج الحيوانى عام ١٩٨٥ .

وترجع الزيادة فى قيمة الإنتاج الحيوانى إلى الزيادة فى المنتجات الحيوانية نتيجة الزيادة فى أعداد الحيوانات باستخدام المعادلات الاتجاهية ، أو الزيادة فى الأسعار المزرعية للمنتجات الحيوانية .

وبتقييم الناتج الحيوانى خلال فترة المقارنة بأسعار سنة الأساس ١٩٨١ ، اتضح أن الزيادة فى قيمة الإنتاج الحيوانى - نتيجة الزيادة فى الإنتاج الحيوانى - قد بلغت ما يعادل ٢٤ ٪ فى عام ١٩٨٦ ، بمعدل زيادة سنوية فى الإنتاج الحيوانى يعادل ٤,٤ ٪ خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ . وقد زادت الأسعار المزرعية للبُن ، ولحوم المواشى والحيوانات المذبوحة ، ولحوم الدواجن المذبوحة بحوالى ٧٨ ، ٩٣ ، ٦٢ ٪ على الترتيب فى عام ١٩٨٦ بالمقارنة بالأسعار المزرعية فى عام ١٩٨٢ .

القيمة النقدية للإنتاج السمكى :

تسهم قيمة الإنتاج السمكى خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ من مصادره المختلفة بحوالى ٤,٤ ٪ من قيمة الإنتاج الزراعى ، وقد بلغت قيمة الإنتاج السمكى بالأسعار الجارية فى عام ١٩٨٦ حوالى ٦, . بليون جنيه بزيادة تقدر بنحو ٠,٤ بليون جنيه أو ما يعادل ١٥٧ ٪ من قيمة الإنتاج السمكى فى عام ١٩٨١ ، وبزيادة حوالى ٠,٤ بليون جنيه أو ما يعادل ١٣٩ ٪ من قيمة الإنتاج السمكى فى عام ١٩٨٢ ، وبزيادة تقدر بنحو ٠,٣ بليون جنيه أو ما يعادل حوالى ١٠٨ ٪ من قيمة الإنتاج السمكى فى عام ١٩٨٣ ، وبزيادة

قدرها ٠,٢٦ بليون جنيه أو ما يعادل حوالى ٦٨ ٪ من قيمة الإنتاج السمكى فى عام ١٩٨٤ ، وبزيادة حوالى ٠,١ بليون جنيه أو ما يعادل حوالى ٢٦ ٪ من قيمة الإنتاج السمكى فى عام ١٩٨٥ .

وقد ترجع الزيادة فى قيمة الإنتاج السمكى إلى الزيادة فى الإنتاج السمكى ، / أو الزيادة فى الأسعار المزرعية للأسماك .

وبتقييم الناتج السمكى خلال فترة المقارنة بأسعار سنة الأساس ١٩٨١ ، اتضح أن الزيادة فى قيمة الإنتاج السمكى ـ نتيجة الزيادة فى إنتاج الأسماك ـ قد بلغت فى عام ١٩٨٦ إلى ما يعادل ٢٤ ٪ ، بمعدل زيادة سنوية فى إنتاج الأسماك خلال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ يعادل ٤,٤ ٪ . ويفوق هذا المعدل نظيره الخاص بالازدياد السكانى الذى يقدر بحوالى ٢,٧ ٪ . وقد زادت الأسعار المزرعية للأسماك متوسطة الجودة والأسماك الممتازة بحوالى ٥٤ ، ٥٠ ٪ على الترتيب فى عام ١٩٨٦ بالمقارنة بالأسعار المزرعية فى عام ١٩٨٢ .

قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى :

أوضحت تقديرات القيمة النقدية للإنتاج الزراعى النباتى والحيوانى والسمكى أنه قد تحققت زيادة ملموسة فى قيمتها النقدية خلال الفترة من عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ .

وحتى يمكن التعرف على مقدار التغير فى قيمة الدخل الزراعى ، فإن ذلك يتطلب التعرف على قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى وذلك للوصول إلى قيمة الدخل الزراعى .

وتمثل قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى خلال الفترة المشار إليها آنفا حوالى ٣٠ ٪ من قيمة الإنتاج الزراعى . وقد بلغت قيمتها بالأسعار الجارية حوالى ٣,٦ بليون جنيه فى عام ١٩٨٦ ، بزيادة قدرها ٢ بليون جنيه أو ما يعادل ١١٩ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى فى عام ١٩٨١ ، وبزيادة تقدر بنحو ١,٦ بليون جنيه أو ما يعادل ٧٨ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى فى عام ١٩٨٢ ، وبزيادة حوالى ١,٣ بليون جنيه أو ما يعادل ٥٦ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى فى عام ١٩٨٣ ، وبزيادة تقدر بنحو ٠,٩ بليون جنيه أو ما يعادل ٣٢ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى فى عام ١٩٨٤ ، وبزيادة حوالى ٠,٤ بليون جنيه أو ما يعادل ١٣ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى فى عام ١٩٨٥ .

وقد ترجع الزيادة فى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى إلى الزيادة فى كمية مستلزمات

الإنتاج المستخدمة فى الإنتاج الزراعى ، و / أو زيادة أسعار تلك المستلزمات .

ولقياس التغير فى مستلزمات الإنتاج الزراعى ، فإنه يستلزم تقييم الناتج الزراعى خلال فترة المقارنة بأسعار سنة الأساس وذلك لاستبعاد ما قد يحدث من ارتفاع أو انخفاض فى الأسعار خلال تلك الفترة ، فقد اتخذت سنة ١٩٨١ سنة الأساس ، لذلك فإن الزيادة فى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى نتيجة الزيادة فى كمية مستلزمات الإنتاج المستخدمة فى الإنتاج الزراعى ، قد بلغت ما يعادل ٣٩ ٪ فى عام ١٩٨٦ .

ومن ذلك يتضح أن معدل الزيادة السنوى فى كمية مستلزمات الإنتاج يقدر بنحو ٦,٨ ٪ خلال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ . ويشير هذا المعدل إلى أن السياسة الزراعية إتجهت خلال تلك الفترة إلى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى بغرض زيادة الإنتاج الزراعى .

وتسهم عناصر مستلزمات الإنتاج الزراعى فى إنتاج مختلف أنواع المنتجات النباتية والحيوانية والسمكية ، وبذلك فهى تتنوع بحسب الغرض الذى استخدمت من أجله .

مستلزمات الإنتاج النباتى:

وتشمل التقاوى ، والأسمدة ، والمبيدات ، وإهلاك وصيانة الآلات الزراعية ، والوقود ، والزيوت ، والشحوم المستخدمة فى الإنتاج الزراعى ، وتسهم قيمة تلك المستلزمات خلال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ بحوالى ١٠ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى ، وقد بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى بالأسعار الجارية حوالى ٦٦٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦ ، بزيادة قدرها ٢٦٦ مليون جنيه أو ما يعادل ٦٧ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى فى عام ١٩٨١ ، وزيادة تقدر بنحو ١٨٤ مليون جنيه أو ما يعادل ٣٨ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى فى عام ١٩٨٢ ، وزيادة حوالى ١٨٠ مليون جنيه أو ما يعادل ٣٧ ٪ من قيمة تلك المستلزمات فى عام ١٩٨٣ وزيادة تقدر بنحو ١١٠ ملايين جنيه أو ما يعادل ٢٠ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى فى عام ١٩٨٤ ، وزيادة حوالى ٩٩ مليون جنيه أو ما يعادل ١٧ ٪ من قيمة تلك المستلزمات فى عام ١٩٨٥ .

وقد ترجع الزيادة فى قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى إلى الزيادة فى كمية مستلزمات الإنتاج ، و / أو الزيادة فى بعض أسعار تلك المستلزمات ولاستبعاد ما قد يحدث من تقلبات فى الأسعار خلال تلك الفترة ، فقد اتخذت سنة ١٩٨١ سنة الأساس ، لذلك فإن الزيادة فى قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى نتيجة الزيادة فى كمية مستلزمات الإنتاج المستخدمة فى

الإنتاج النباتى قد بلغت فى عام ١٩٨٦ ما يعادل ٣٣ ٪ ، ومن ذلك يتضح أن معدل الزيادة السنوى فى كمية مستلزمات الإنتاج النباتى يقدر بنحو ٥,٩ ٪ خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ . ويشير هذا المعدل إلى أن السياسة الزراعية قد اتجهت إلى توفير مستلزمات الإنتاج النباتى وذلك بغرض زيادة إنتاج الحاصلات الزراعية .

وتمثل الأسمدة بحوالى ٣٧ ٪ ، والتقاوى بنحو ٣٢ ٪ ، وإهلاك وصيانة الآلات الزراعية والوقود والزيوت المستخدمة فى تلك الآلات بحوالى ١٦ ٪ ، والمبيدات الحشرية والفطرية المستخدمة فى قطاع الزراعة بنحو ١٤ ٪ ، وكذا تمثل شتلات الفاكهة والأشجار الخشبية حوالى ١ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى خلال تلك الفترة .

وقد زادت القيمة النسبية للتقاوى من ٢٨ إلى ٣٦ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ على الترتيب ، وقد ترجع الزيادة النسبية فى قيمة التقاوى إلى التغير فى قيمة الأسعار المزرعية للحاصلات الزراعية التى انعكست آثارها على أسعار تلك التقاوى .

واتضح أن التغير فى القيمة النسبية للأسمدة كان تغيرا طفيفا ، حيث كانت قيمة الأسمدة تمثل حوالى ٣٧ ٪ وأصبحت تمثل ٣٦ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ على الترتيب ، وقد يرجع التغير الطفيف فى القيمة النسبية للأسمدة إلى التغير فى كمية الأسمدة حيث إن الأسعار المزرعية للأسمدة لم تتغير خلال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ ، فقد كان متوسط أسعار الأسمدة الأزوتية (١٥,٥ ٪) ، الأسمدة الفوسفاتية (١٥ ٪) ، والأسمدة البوتاسية (٤٨ ٪) حوالى ٣٧,٧ ، ٢٧,٥ ، ٥٣,٢ جنيه / طن على الترتيب فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ .

وقد انخفضت القيمة النسبية للمبيدات من ١٦ إلى ١٣ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ على الترتيب ، ويعزى ذلك إلى انخفاض متوسط سعر المبيدات من ٤٠٦٢ جنيه / طن إلى ٣٥٤٩ جنيه / طن فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ ، على الترتيب

وقد إنخفضت القيمة النسبية لاستهلاك وصيانة الآلات والوقود والزيوت من ١٨ إلى ١٥ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ على الترتيب ، وقد يعزى ذلك إلى الإحلال والتجديد للآلات الزراعية ، وقلة مصاريف الصيانة والإصلاح بالنسبة للآلات الحديثة ، كما يرجع ذلك إلى عدم زيادة أسعار الوقود والزيوت اللازمة

للآلات الزراعية ، فقد كانت متوسط أسعار الكيروسين والسولار والديزل والمازوت حوالى ٣٧,٨ ، ٣٦,٠ ، ٣٠,٤ ، ٧,٥ جنيه / طن على الترتيب فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ .

مستلزمات الإنتاج الحيوانى :

وتشمل أعلاف الماشية ومستلزمات إنتاج الدواجن (أعلاف دواجن ، بيض التفريخ) وأدوية ومطهرات ، وتسهم تلك المستلزمات خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ بحوالى ٧٢ ٪ من قيمة الإنتاج الحيوانى ، وقد بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى بالأسعار الجارية حوالى ٢,٩ بليون جنيه عام ١٩٨٦ ، بزيادة قدرها ١,٧ بليون جنيه أو ما يعادل ١٣٤ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى فى عام ١٩٨١ ، بزيادة تقدر بنحو ١,٤ مليون جنيه أو ما يعادل ٩٠ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى عام ١٩٨٢ ، وبزيادة تقدر بحوالى ١,١ بليون جنيه أو ما يعادل ٦٠ ٪ من قيمة تلك المستلزمات فى عام ١٩٨٣ ، بزيادة تقدر بنحو ٠,٨ بليون جنيه أو ما يعادل ٣٥ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى فى عام ١٩٨٤ ، وبزيادة حوالى ٠,٣ بليون جنيه أو ما يعادل ١٢ ٪ من قيمة تلك المستلزمات فى عام ١٩٨٥ .

وقد ترجع الزيادة فى قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى إلى الزيادة فى كمية مستلزمات الإنتاج الحيوانى ، و / أو الزيادة فى بعض أسعار تلك المستلزمات . ولاستبعاد ما قد يحدث من تقلبات فى الأسعار خلال تلك الفترة فقد اتخذت سنة ١٩٨١ سنة الأساس ، لذا فإن الزيادة فى قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى نتيجة الزيادة فى كمية مستلزمات الإنتاج الحيوانى قد بلغت ما يعادل ٤١ ٪ فى عام ١٩٨٦ ، ومن ذلك يتضح أن معدل الزيادة السنوى فى كمية مستلزمات الإنتاج الحيوانى خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ يقدر بنحو ٧,١ ٪ ، ويشير لهذا المعدل إلى اهتمام واضعى السياسة الزراعية بتوفير مستلزمات الإنتاج الحيوانى بهدف حل مشكلة اللحوم والألبان فى مصر .

وتمثل أعلاف الماشية حوالى ٦٦ ٪ ، ومستلزمات إنتاج الدواجن ٣٤ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى .

وقد انخفضت القيمة النسبية لأعلاف الماشية من ٧٠ إلى ٦٤ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ على الترتيب ، وقد يرجع انخفاض القيمة النسبية لأعلاف الماشية إلى انخفاض القيمة النسبية للأعلاف الخضراء والألبان ، حيث تمثل الأعلاف والألبان حوالى ٥٨ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى خلال تلك

الفترة . وقد زادت القيمة النسبية للأعلاف المركزة من ٧ إلى ١٠ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ على الترتيب ، ويرجع ذلك إلى زيادة إنتاج الأعلاف المصنعة وزيادة أسعارها من ١٥١٢ ألف طن بسعر ٣١ جنيه / طن إلى ١٧٥٠ ألف طن بسعر ١٠٢ جنيه / طن فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ على الترتيب .

وقد ارتفعت القيمة النسبية لمستلزمات إنتاج الدواجن من ٢٩ إلى ٣٦ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ ، على الترتيب ، وقد يعزى ذلك إلى اهتمام الدولة بصناعة الدواجن وتوفير مستلزمات الإنتاج لهذه الصناعة ، كما قد يعزى إلى زيادة سعر علف الدواجن من ٢٧٠ إلى ٣١٠ جنيه / طن فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ على الترتيب .

وقد تبين أن القيمة النسبية لبيض التفريخ لم تتغير خلال الفترة المشار إليها رغم زيادة كمية بيض التفريخ المنتجة محليا والمستوردة ، حيث كان عدد بيض التفريخ ٣٧٣ مليون بيضة فى عام ١٩٨٢ ، وأصبح عدده حوالى ٥٤٢ مليون بيضة فى عام ١٩٨٦ ، وقد زادت أسعار بيض التفريخ من ٩١ إلى حوالى ١١٣ جنيه / ألف بيضة فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ على الترتيب . وهذه الزيادة تعتبر قليلة نسبيا إذا ما قوبلت بالزيادة التى حدثت فى أسعار المنتجات الزراعية الأخرى . وقد اتضح أن أسعار الأدوية والمطهرات لم تزد زيادة ملموسة خلال تلك الفترة .

مستلزمات الإنتاج السمكى :

وتشمل استهلاك وصيانة ومهمات مراكب الصيد ، والوقود والزيوت والشحوم المستخدمة بمراكب الصيد الآلية ، وتسهم تلك المستلزمات خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ بحوالى ٧ ٪ من قيمة الإنتاج السمكى ، وقد بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج السمكى بالأسعار الجارية حوالى ٤٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦ ، بزيادة قدرها ٢٩ مليون جنيه أو يعادل ١٩٣ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج السمكى فى عام ١٩٨١ ، وبزيادة تقدر بنحو ٢٥ مليون جنيه أو ما يعادل ١٣٢ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج السمكى فى عام ١٩٨٢ ، وبزيادة حوالى ٢٢ مليون جنيه أو ما يعادل ١٠٠ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج السمكى فى عام ١٩٨٣ ، وبزيادة تقدر بنحو ١٧ مليون جنيه أو ما يعادل ٦٣ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج السمكى فى عام ١٩٨٤ ، وبزيادة حوالى ١٠ ملايين جنيه أو ما يعادل ٢٩ ٪ من قيمة مستلزمات الإنتاج السمكى فى عام ١٩٨٥ .

وقد ترجع الزيادة فى قيمة مستلزمات الإنتاج السمكى إلى الزيادة فى كمية مستلزمات الإنتاج ، و / أو الزيادة فى أسعار تلك المستلزمات ، ولإستبعاد ما قد يحدث من تقلبات فى الأسعار خلال تلك الفترة ، فقد إتخذت سنة ١٩٨١ سنة الأساس ، لذلك فإن الزيادة فى قيمة مستلزمات الإنتاج السمكى نتيجة الزيادة فى كمية مستلزمات الإنتاج السمكى قد بلغت ما يعادل ٧٣ ٪ فى عام ١٩٨٦ ، ومن ذلك يتضح أن معدل الزيادة السنوى فى كمية مستلزمات الإنتاج السمكى خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦ يقدر بحوالى ١١,٦ ٪ ، ويشير هذا المعدل إلى أن هناك مجهودات مكثفة لتشجيع الاستثمار فى الإنتاج السمكى . وقد اتضح أن أسعار الوقود والزيوت والشحوم لم تزد خلال نفس الفترة .

وإجمالا لما سبق ، يمكن القول بأن هدف السياسة الزراعية هو زيادة الإنتاج الزراعى عن طريق توفير مستلزمات الإنتاج مع العمل على عدم زيادة أسعار تلك المستلزمات ، الأمر الذى يحمل الدولة أعباء جديدة نتيجة زيادة دعم تلك المستلزمات .

قيمة الدخل القومى الزراعى :

أوضحت تقديرات القيمة النقدية للإنتاج الزراعى النباتى والحيوانى والسمكى أنه قد تحققت زيادة ملموسة فى قيمتها النقدية خلال الفترة من عام ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، وقد أوضحت تقديرات قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى أنه قد تحققت أيضا زيادة ملموسة فى قيمتها النقدية خلال نفس الفترة ، ويتطلب ذلك التعرُّف على قيمة الدخل الزراعى للوقوف على مدى تأثره بتلك التغيرات .

وقد اتضح أن قيمة الدخل القومى الزراعى تمثل حوالى ٧٠ ٪ من قيمة الإنتاج الزراعى خلال تلك الفترة ، وقد بلغت قيمته بالأسعار الجارية حوالى ٩,١ بليون جنيه فى عام ١٩٨٦ ، بزيادة قدرها ٥,٤ بليون جنيه أو ما يعادل ١٤٤ ٪ من قيمة الدخل الزراعى فى عام ١٩٨١ ، بزيادة تقدر بنحو ٤,٧ بليون جنيه أو ما يعادل ١٠٦ ٪ من قيمة الدخل الزراعى عام ١٩٨٢ ، وبزيادة حوالى ٣,٧ بليون جنيه أو ما يعادل ٦٨ ٪ من قيمة الدخل الزراعى عام ١٩٨٣ ، وبزيادة قدرها ٢,٩ بليون جنيه أو ما يعادل ٤٦ ٪ من قيمة الدخل الزراعى عام ١٩٨٤ ، وبزيادة حوالى ١,٤ بليون جنيه أو ما يعادل ١٨ ٪ من قيمة الدخل الزراعى عام ١٩٨٥ .

وللتعرف على مقدار الزيادة فى الدخل الزراعى الحقيقى ، يجب أن يؤخذ فى الاعتبار مقدار الزيادة فى أسعار المنتجات الزراعية خلال الفترة المشار إليها ، وذلك بتقييم الإنتاج

الزراعى ومستلزمات الإنتاج الزراعى بأسعار سنة الأساس . ومن ذلك يتضح أن الزيادة فى الدخل الزراعى الحقيقى بلغت نحو ٢٩٨ بليون جنيه أو ما يعادل ٨ ٪ فى عام ١٩٨٦ ، بمعدل زيادة سنوى يقدر بحوالى ١,٦ ٪ خلال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ .

ويتكون الدخل القومى الزراعى من كل من القيمة المضافة للإنتاج النباتى والقيمة المضافة للإنتاج الحيوانى والقيمة المضافة للإنتاج السمكى .

القيمة المضافة للإنتاج النباتى :

وتمثل القيمة المضافة للإنتاج النباتى حوالى ٩٠ ٪ من قيمة الإنتاج النباتى خلال الفترة المشار إليها آنفا ، وقد بلغت قيمتها بالأسعار الجارية حوالى ٧,٤ بليون جنيه فى عام ١٩٨٦ ، بزيادة قدرها ٤,٣ بليون جنيه أو ما يعادل ١٣٩ ٪ من القيمة المضافة للإنتاج النباتى فى عام ١٩٨١ ، وبزيادة تقدر بنحو ٣,٨ بليون جنيه أو ما يعادل ١٠٣ ٪ من القيمة المضافة للإنتاج النباتى فى عام ١٩٨٢ ، وبزيادة حوالى ٣,٠ بليون جنيه أو ما يعادل ٦٩ ٪ من القيمة المضافة فى عام ١٩٨٣ ، وبزيادة قدرها ٢,٦ بليون جنيه أو ما يعادل حوالى ٥٤ ٪ من القيمة المضافة فى عام ١٩٨٤ ، وبزيادة قدرها ١٠,٠ بلايين جنيه أو ما يعادل ١٧ ٪ من القيمة المضافة فى عام ١٩٨٥ .

ولقياس التغير فى القيمة المضافة للإنتاج النباتى ، فإنه يستلزم تقييم الناتج الزراعى خلال فترة المقارنة بأسعار سنة الأساس ، وقد اتضح أن الزيادة فى القيمة المضافة للإنتاج النباتى بلغت نحو ٠,٤ بليون جنيه أو ما يعادل ١١ ٪ فى عام ١٩٨٦ باعتبار سنة ١٩٨١ تساوى ١٠٠ ، وبمعدل زيادة سنوى فى القيمة المضافة للإنتاج النباتى يقدر بحوالى ٢,١ ٪ خلال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ .

القيمة المضافة للإنتاج الحيوانى :

وتمثل القيمة المضافة للإنتاج الحيوانى حوالى ٢٨ ٪ من قيمة الإنتاج الحيوانى ، خلال نفس الفترة ، وقد بلغت قيمتها بالأسعار الجارية ١,١ بليون جنيه فى عام ١٩٨٦ ، بزيادة قدرها ٠,٧ بليون جنيه أو ما يعادل ١٧١ ٪ من القيمة المضافة للإنتاج الحيوانى فى عام ١٩٨١ ، وبزيادة تقدر بحوالى ٠,٦ بليون جنيه أو ما يعادل ١١٠ ٪ من القيمة المضافة للإنتاج الحيوانى عام ١٩٨٢ ، وبزيادة حوالى ٠,٤ بليون جنيه أو ما يعادل ٤٧ ٪ من تلك القيمة المضافة فى عام ١٩٨٣ ، وبزيادة تقدر بنحو ٠,٠٤ بليون جنيه أو ما يعادل ٤ ٪ من القيمة المضافة للإنتاج الحيوانى فى عام ١٩٨٤ ، وبزيادة حوالى ٠,٢ بليون جنيه أو ما

يعادل ٢٦ ٪ من القيمة المضافة للإنتاج الحيوانى فى عام ١٩٨٥ .

وقد اتضح أن هناك نقصا فى القيمة المضافة للإنتاج الحيوانى بلغت نحو ٠,١ بليون جنيه أو ما يعادل ٢٥ ٪ فى عام ١٩٨٦ بأسعار سنة الأساس ، وقد يرجع العجز فى القيمة المضافة للإنتاج الحيوانى إلى الأسباب التالية : (١) قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى تمثل نسبة كبيرة حوالى ٧٢ ٪ من إجمالى قيمة الإنتاج الحيوانى ، (٢) التغير فى أسعار مستلزمات الإنتاج الحيوانى كان قليلا بالنسبة للتغير فى أسعار المنتجات الحيوانية ، (٣) زيادة كمية مستلزمات الإنتاج الحيوانى بمعدل سنوى أكبر (٧,١ ٪) من معدل الزيادة فى المنتجات الحيوانية (٤,٤ ٪) .

ولذا يمكن القول أن العجز فى القيمة المضافة للإنتاج الحيوانى يؤيد وجهة النظر القائلة بأنه ليس لمصر ميزة فى الإنتاج الحيوانى .

القيمة المضافة للإنتاج السمكى :

وتمثل القيمة المضافة للإنتاج السمكى حوالى ٩٣ ٪ من قيمة الإنتاج السمكى خلال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ ، وقد بلغت قيمتها بالأسعار الجارية ٠,٦ بليون جنيه فى عام ١٩٨٦ ، وبزيادة تقدر بنحو ٠,٣ بليون جنيه أو ما يعادل ١٥٤ ٪ من القيمة المضافة للإنتاج السمكى فى عام ١٩٨١ ، وبزيادة حوالى ٠,٣ بليون جنيه أو ما يعادل ١٣٩ ٪ من القيمة المضافة للإنتاج السمكى فى عام ١٩٨٢ ، وبزيادة قدرها ٠,٢ بليون جنيه أو ما يعادل ١٠٩ ٪ من القيمة المضافة للإنتاج السمكى فى عام ١٩٨٣ ، وبزيادة تقدر بنحو ٠,٢ بليون جنيه أو ما يعادل ٦٨ ٪ من القيمة المضافة للإنتاج السمكى فى عام ١٩٨٤ ، وبزيادة حوالى ٠,١ بليون جنيه أو ما يعادل ٢٦ ٪ من القيمة المضافة للإنتاج السمكى فى عام ١٩٨٥ .

وقد اتضح أن هناك زيادة فى القيمة المضافة للإنتاج السمكى بلغت حوالى ٠,٠٥ بليون جنيه أو ما يعادل ٢١ ٪ فى عام ١٩٨٦ بأسعار سنة الأساس ، وأن معدل الزيادة السنوية يقدر بنحو ٣,٩ ٪ خلال الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ .

• إمكانية تحسين تقديرات الدخل القومى الزراعى مستقبلا •

يتوقف مدى سلامة تقديرات الدخل الزراعى على مدى توافر البيانات الدقيقة الواقعية

عن الإنتاج والأسعار لمختلف جوانب الأنشطة الإنتاجية الزراعية ، ويتوافر مثل هذه البيانات وبإستخدام الأساليب العلمية الدقيقة يمكن التوصل إلى قياس أكثر دقة لحجم الدخل القومى الزراعى الحقيقى ، والذى يعد فى حد ذاته أمرا حيويا . وفيما يلى بعض الآراء والملاحظات التى قد تسفر عن تحسين النتائج مستقبلا :

(١) دراسة إمكانية قيام معهد بحوث الاقتصاد الزراعى بمركز البحوث الزراعية بتوفير الأسعار المزرعية الفعلية لبعض الزروع التى لا تستطيع الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى أن توفرها نظرا لتعذر تقديرها ، ويمكن أن يتحقق ذلك باستخدام أسلوب العينات وبتصميم استمارات استبيان لجمع بيانات سعرية تتفق وطبيعة كل منها ، إذ يتم تقدير أسعار بعض الزروع بمعرفة قسم بحوث اقتصاد الانتاج الزراعى ، وعادة ما تكون تقديرات فردية بمعدل ازدياد ثابت ويؤخذ فى الاعتبار السعر السائد للتجزئة والجملة وأسعار السنوات السابقة ، فقد اتضح أنه لا توجد بالإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى بيانات عن أسعار : السمار ، واللوف ، وذرة المكانس ، القرطم ، الحناء ، واللب الأسمر ، والفول الأخضر ، والحلبة الخضراء ، وبنجر العلف ، والدراوة ، والذرة السكرية ، والسورجم ، والسوردان ، والدنيبة ، ولوبيا العلف ، ويمكن تقدير أسعارها طبقا لاستخداماتها المختلفة ، فبالنسبة للأعلاف الصيفية يمكن تقديرها على أساس سعر المثل أو على أساس معدلات التحويل بالنسبة للحيوانات المختلفة .

كما لا تتوافر الأسعار المزرعية لبعض زروع الخضر الصيفية والشتوية كالفلفل ، والباذنجان ، والقلقاس ، والكرنب ، والبامية ، والجزر ، والملوخية ، والقنبيط ، والبطاطا ، والخرشوف ، والسبانخ ، واللفت ، والجرجير ، والكرات المصرى ، والبقدونس ، والفجل ، والخيار ، والفول الرومى ، والبطيخ ، والمقاتات ، والخبازى . ويمكن تقدير أسعارها عن طريق دراسة مسلكها التسويقى وطريقة البيع ، وفضلا عن ذلك لا تتوافر الأسعار المزرعية لجميع الزروع الفاكهية ، ويمكن تقدير أسعارها بإستخدام أسلوب العينات ، وتصميم إستمارات إستبيان لدراسة المسالك التسويقية وطريقة بيع كل منها ، أما الأسعار المزرعية لبعض الأحطاب فإنها تستلزم إعادة الدراسة بعد التغير التكنولوجى الذى أدى إلى تغير إستخداماتها . فبعض الأحطاب أصبحت لا سعر لها وتكلف المزارع أعباء فى نقلها .

(٢) دراسة المسالك التسويقية لكل من زروع الحبوب وذلك بتصميم إستمارات استبيان واستخدام أسلوب العينات لتقدير متوسط إنتاج الغلة الفدانية ، والكمية التى تم

توريدها بشئون بنوك التسليف وأسعارها ، والمقادير التى تم بيعها فى السوق الحرة وأسعارها ، والمخصص للاستهلاك الآدمى ، ونظيره الحيوانى ، والمخزون لاستعماله كتقاوى ، أو المضاربة ، حيث أصبح الحيوان يشارك الإنسان فى استهلاك الحبوب .

(٣) دراسة إمكانية قيام الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، بالاشتراك مع قسم بحوث اقتصاد الإنتاج الزراعى ، وقسم بحوث الإحصاء وقسم بحوث العينات بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى بعمل حصر فعلى لحيوانات الماشية والدواجن كل خمس سنوات مع تطبيق أسلوب العينات فى تقدير أعداد الحيوانات فى السنوات التى لا يجرى فيها الحصر ، مع امكانية الاستفادة من البيانات المتاحة بسجلات المجازر الحكومية ، وتقدير نسبة المذبوحات خارج المجازر مع استخدام تعبيرات أقرب إلى مفهوم المزارع المصرى فى تقدير المنتجات الحيوانية كمعرفة حجم الشالية وأوزانها لتقدير كمية إنتاج اللبن . وبذلك يمكن اختزال مصادر الخطأ المتعدد باستخدام المعادلات الاتجاهية فى تقدير أعداد الحيوانات ، وذلك بتصميم استمارات استبيان تخدم تقديرات الدخل الزراعى الحيوانى من مصادره المتعددة ، فقد اتضح أن الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى (مصلحة الاقتصاد الزراعى) كانت تقوم بإعداد حصر فعلى للحيوانات كل سنتين وذلك قبل عام ١٩٧٠ .

(٤) دراسة إمكانية قيام الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالتعاون مع قسم بحوث اقتصاد الإنتاج الزراعى بجمع بياناتٍ عن الإنتاج السمكى عن طريق استمارات إستبيان تعد لهذا الغرض ، وتدريب العاملين بالهيئة على جمعها لتقدير الإنتاج الحقيقى من مصادره المختلفة تبعا لحرفة الصيد والصنف ، وسعر الإنتاج ، والمسالك التسويقية ، وأذواق المستهلكين ، والاتجاهات نحو الإنتاج والتسويق ، وتقدير العدد الفعلى لمراكب الصيد ، وعمرها الإفتراضى ، وسعر المركب ، والمهمات والأدوات المستخدمة . . . . إلخ .

(٥) دراسة إمكانية إدخال إنتاج الأراضى الجديدة والزراعات المحمية فى تقديرات الدخل القومى الزراعى .

(٦) تصميم استمارات جديدة لتقديرات الدخل القومى الزراعى لجمع بيانات من الهيئات المختلفة ، يكون الغرض منها تقدير الدخل الزراعى على مستوى المحصول وعلى مستوى المحافظة ، لدراسة معدلات النمو فى كل إقليم ، ورسم سياسة زراعية على مستوى المحافظة .

(٧) إمكانية دراسة التغير فى الأصول الزراعية كالآلات والمعدات والماشية والأشجار

الخشبية . . . . إلخ ، حيث أن البعض منها يأخذ اتجاها نحو الانخفاض فى القيمة الأصلية المقدرة ، ويعبر عن معدل الانخفاض فى القيم الأساسية للأصول الثابتة بمعدل الاستهلاك ، ويضاف ضمن قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى ، كما أن بعض هذه الأصول الثابتة يأخذ اتجاها نحو الارتفاع فى القيمة الأصلية المقدرة ، ويضاف قيمتها ضمن قيمة الدخل الزراعى .

وتتطلب هذه الدراسة عمل حصر شامل كل خمس سنوات لهذه الأصول وأسعار وتاريخ الشراء ، والعمر الافتراضى ، وأسعارها الحالية ، حيث إن هذا الحصر الشامل لم يتم إجراؤه إلا للآلات الزراعية فى عام ١٩٨١ / ٨٢ .

ويمكن الاعتماد على أسلوب العينات للحصول على بيانات التغير فى الأصول خلال السنوات التى لا يجرى فيها الحصر الفعلى ، أى أنه يجب عمل قوائم جرد للأصول الزراعية الثابتة يمكن الاعتماد عليها فى تقدير الدخل القومى الزراعى .

(٨) نظرا لأن القيمة الإجمالية لمتطلبات إنتاج السلع والخدمات يتم تقييمها بأسعار تسليم المزرعة ، وهذه الأسعار تختلف بإختلاف المسلك التسويقى حيث إن التقاوى والأسمدة والمبيدات ، والأعلاف المصنّعة يتم تسويقها عن طريق التعاونيات الزراعية والأسواق الحرة ، كما أن الأعلاف الخضراء كالبرسيم والدراوة يتم تسويقها فى القرى المصرية بالأسعار المزرعية السائدة وبعضها يتم تسويقه فى المدن المجاورة بأسعار أكبر من الأسعار المزرعية السائدة بالقرية حيث يضاف إليها تكلفة نقل وهامش ربح لتاجر التجزئة ، ويتطلب هذا اجراء عمليات حصر للكميات والأسعار فى كل سوق ولكل محصول .